

عُمان - مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١١

البيان الختامي لبعثة صندوق النقد الدولي

١٩ ديسمبر ٢٠١١

أولاً: مقدمة

يتضمن هذا البيان التقييم المبدئي لأعمال بعثة الصندوق الموفدة إلى عُمان والمعنية بمشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١١. وقد اجتمعت البعثة بمعالي درويش بن إسماعيل علي البلوشي، الوزير المسؤول عن الشؤون المالية، وسعادة الدكتور علي بن محمد بن موسى نائب رئيس مجلس محافظي البنك المركزي العماني، وسعادة حمود بن سنجور الزدجالي الرئيس التنفيذي للبنك المركزي العماني، وغيرهم من ممثلي القطاعين العام والخاص. وتتقدم البعثة بالشكر إلى السلطات العمانية لتعاونها الرائع ودورها في المناقشات المثمرة وما أبدته من حفاوة وكرم الضيافة.

ثانياً: التطورات الاقتصادية الراهنة

١ - النشاط الاقتصادي آخذ في التسارع: في ظل قوة الدفع المتاحة من تكنولوجيات استخراج النفط وتزايد الإنفاق الحكومي، من المتوقع أن يصل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي الكلي إلى ٥,٥% في ٢٠١١ مع بلوغ النمو في القطاع غير الهيدروكربوني ٦,٤%. وقد ظلت ضغوط الأسعار قيد السيطرة ومن المتوقع بلوغ التضخم في مؤشر أسعار المستهلكين ٤,١% في ٢٠١١.

٢ - رغم النمو الاقتصادي القوي، فإن معدلات البطالة بين المواطنين لا تزال مرتفعة وتثير مخاوف اجتماعية كبيرة: تحركت الحكومة لمواجهة هذا الأمر، ف رفعت الحد الأدنى المقرر لأجور العمالة العمانية في القطاع الخاص، ووضعت نظاماً لإعانات البطالة، وزادت عدد الفرص الوظيفية الحكومية، و رفعت معدل الالتحاق بالتعليم العالي.

٣ - تحسن أرصدة المالية العامة والحسابات الخارجية في ظل ارتفاع أسعار النفط: نظراً لسرعة نمو الإيرادات النفطية ورغم الزيادة المتوقعة في النفقات الحكومية بنسبة ١٧%، من المتوقع أن يصل فائض المالية العامة والحسابات الخارجية في عام ٢٠١١ إلى ٨,٢% و ١٢,٧% من إجمالي الناتج المحلي، على التوالي. وكان هذا الارتفاع في النفقات الحكومية مدفوعاً أساساً بزيادة التعيين لمواجهة ارتفاع البطالة.

٤ - الاضطرابات التي تعرضت لها الأسواق المالية الدولية مؤخراً لم يكن لها أثر يذكر تقريباً على الاقتصاد: بينما أدت الاضطرابات الإقليمية الأخيرة إلى ظهور أجواء جديدة من عدم اليقين، كانت انكشافات البنوك العمانية على مخاطر منطقة اليورو محدودة. وقد استمر تزايد الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص ومن المتوقع نموه إلى أكثر من

١١% في ٢٠١١. ونظرا لأن ٨٠% تقريبا من صادرات عمان التي يهيمن النفط عليها تذهب إلى بلدان آسيا، فإن أثر الأزمة الأوروبية سيكون محدودا طالما أنه لا يؤدي إلى حدوث انخفاض كبير في أسعار النفط.

٥ - **النظام المصرفي المحلي يبدو سليما:** يتمتع النظام المصرفي بمستوى جيد من الرسالة، حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال ١٤,٣% في نهاية سبتمبر ٢٠١١ (مقابل الحد الأدنى التنظيمي البالغ ١٢%)، وتبلغ نسبة القروض المتعثرة ٢,٦% وهي أقل من المتوسط السائد في دول مجلس التعاون الخليجي. وتشير اختبارات القدرة على تحمل الضغوط والتي أجراها البنك المركزي العماني إلى أن معظم البنوك في وضع يسمح لها بالتكيف مع الصدمات الاقتصادية الكلية الكبيرة.

ثالثا: الآفاق والمخاطر

٦ - **الاقتصاد مهيأ لمواصلة التوسع في ٢٠١٢:** نظرا للزيادة المتوقعة في الإنفاق الحكومي بنسبة ١٠% ومع حدوث بعض التباطؤ في الناتج الهيدروكربوني، فمن المنتظر أن يتجه نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي الكلي نحو الهبوط إلى ٥% في عام ٢٠١٢. ومن المتوقع أن يظل التضخم معتدلا عند معدل سنوي قرابة ٣,٥%، كما يتوقع أن يظل فائضا المالية العامة والحسابات الخارجية مرتفعين عند حوالي ٨% و ١٠% من إجمالي الناتج المحلي، على التوالي.

٧ - **يجري حاليا تنفيذ برنامج كبير للاستثمارات العامة سيسهم في مواصلة النمو على المدى المتوسط:** من المشروعات الكبرى الجاري تنفيذها إنشاء شبكة للسكك الحديدية وميناء جوي وآخر بحري. كذلك تعكس خطط الحكومة قوة التركيز على التعليم والبنية التحتية الاجتماعية. وبينما تشير التوقعات إلى بلوغ متوسط الاستثمارات المدنية التي تقوم بها الحكومة المركزية نحو ١٦% من إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٦، فمن المنتظر استمرار النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني بنسبة ٥,٥% تقريبا على المدى المتوسط. ومن المتوقع أن تستقر مستويات الإنتاج النفطي ثم تشهد انخفاضا طفيفا، مما يؤدي إلى انكماش محدود في إجمالي الناتج المحلي الهيدروكربوني الحقيقي.

٨ - **الخطر الأساسي على الآفاق متوسطة الأجل يتمثل في حدوث انخفاض مطوّل في أسعار النفط:** إن زيادة الإنفاق الحكومي ترفع من سعر النفط اللازم لتوازن الميزانية. وتتوقع البعثة أن يصل سعر التعادل إلى ٨١ دولارا للبرميل في ٢٠١٢، ليرتفع بعد ذلك إلى ١٠٥ دولارات بحلول عام ٢٠١٦. ومن شأن انخفاض أسعار النفط عن مستوياتها المرتفعة السائدة من قبل أن يعجل من حدوث عجوزات كبيرة في المالية العامة. ومن شأن أسعار النفط المنخفضة، إذا ما استمرت، أن تتسبب في تراجع الإنفاق وتؤدي إلى انخفاض حاد في معدل نمو الاقتصاد غير النفطي.

٩ - **الآفاق الأطول أجلا مرهونة بالتنوع الاقتصادي:** إن احتياطات عمان الهيدروكربونية محدودة نسبيا ولا يمكنها الاستمرار في دعم النمو الاقتصادي على المدى الطويل. ولا تزال البلاد ماضية على طريق التنوع الاقتصادي، حيث تسهم الصادرات غير الهيدروكربونية - لا سيما البتروكيماويات والأسمدة والمعادن - حاليا بأكثر من ٢٠% من إجمالي الصادرات. غير أن صناعات الصادرات غير الهيدروكربونية هي صناعات كثيفة استخدام الطاقة إلى حد كبير، ولم تنشئ الكثير من فرص العمل، ولم تسهم بقدر كبير في الإيرادات الحكومية.

١٠ - **التحدي الأشمل أمام السياسات يتمثل في ضمان تحقيق النمو القوي والقابل للاستمرار على المدى الطويل مع التصدي للحاجة الماسة إلى فرص العمل:** لتحقيق هذا الأمر يتعين (١) تعزيز الموارد العامة، و(٢) معالجة أسباب ارتفاع البطالة، و(٣) الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي ودعم تطوير القطاع المالي.

رابعا: تعزيز الموارد العامة

١١ - **استمرارية أوضاع المالية العامة تشكل تحديا أساسيا:** ساهمت زيادة التعيين في القطاع العام حتى الآن في التصدي للضغوط الناشئة عن ارتفاع البطالة. لكن زيادة الإنفاق منذ صدور الموازنة الأصلية لعام ٢٠١١ كان لها انعكاسات طويلة الأجل وإمكانية تحملها محدودة. وهناك حاجة ماسة للبدء في اتخاذ التدابير الوقائية لتلافي إجراء مزيد من التصحيحات الحادة لاحقا.

١٢ - **الالتزام بالتحسين التدريجي لرصيد المالية العامة غير النفطي سيساعد على ضمان استمرارية أوضاع المالية العامة:** من شأن تطبيق قاعدة للمالية العامة تستهدف استمرارية أوضاع المالية العامة على المدى الطويل المساهمة في ترسيخ أركان سياسة المالية العامة. واستنادا إلى نموذج قياسي للعدالة بين الأجيال، ومع فرض أن الاكتشافات النفطية الجديدة ستوفر ما يعادل ٦٠ عاما من الإنتاج النفطي بالمستويات الحالية، نجد أن عجز المالية العامة غير النفطي المتوقع لعام ٢٠١١ يزيد بواقع ٩% من إجمالي الناتج المحلي عن المستوى الذي يتسق مع الاستهلاك الحقيقي الثابت للفرد من ثروة البلاد البترولية. ولسد هذه الفجوة، توصي البعثة بإجراء تصحيح لأوضاع المالية العامة قدره ١% على الأقل من إجمالي الناتج المحلي سنويا على المدى المتوسط.

١٣ - **الحد من نمو فاتورة الأجور سيكون عنصرا حاسما:** من الضروري احتواء نفقات الأجور حتى يتسنى الاستثمار في البنية التحتية ورأس المال البشري. وبشكل أعم، فإن المجال متاح لزيادة مرودية الإنفاق، بما في ذلك من خلال تحسين الإجراءات اللازمة للتقييم المسبق للمشروعات واستحداث مراجعات منتظمة للنفقات السابقة. وإضافة إلى ذلك، يمكن دعم الاستقرار بإنشاء وحدة للسياسات المالية الكلية والتخطيط للإنفاق ضمن إطار متعدد السنوات والحد من عدد التعديلات المدخلة على الميزانية أثناء السنة.

١٤ - **المجال متسع كذلك لتعزيز الإيرادات:** لا تزال الإيرادات غير الهيدروكربونية مستمرة في الانخفاض وتشكل حالياً أقل من ١١% من مجموع الإيرادات وحوالي ٥% فقط من إجمالي الناتج المحلي. ومن شأن تطبيق ضريبة القيمة المضافة واتخاذ إجراءات أخرى لتوسيع القاعدة الضريبية أن يساعد في زيادة الإيرادات ورفع كفاءة النظام الضريبي. ويمكن كذلك خفض الدعم الضمني على أسعار الوقود. ولا يزال هذا الدعم، المقدر بنحو ١٢% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١١، مستمرا في الزيادة مع النمو السريع في الاستهلاك المحلي وارتفاع تكاليف الفرص البديلة. ومن شأن اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحقيق الاتساق بين الأسعار المحلية والأسعار السائدة في الأسواق الدولية أن يفسح المجال أمام رفع كفاءة توزيع الموارد والتشجيع على وضع هيكل للإنتاج أقل اعتمادا على الطاقة. ونظرا لأن معظم الدعم على أسعار الوقود يذهب إلى الأثرياء، فإن إقران زيادات الأسعار بأشكال الحماية الاجتماعية الموجهة أكثر إلى المستحقين والقائمة على التحويلات النقدية سوف يساعد في تخفيف الأثر الاجتماعي.

خامسا: معالجة أسباب ارتفاع البطالة

١٥ - **إيجاد فرص عمل جديدة لمواكبة النمو السكاني هو أحد التحديات الملحة:** رغم قوة نمو التوظيف، فإن معظم الوظائف الجديدة كانت من نصيب العمالة الأجنبية. ومن اللافت للنظر أن تعداد السكان الأخير يشير إلى بلوغ معدل البطالة بين المواطنين ٢٤,٤% في ٢٠١٠، رغم احتمال أن يكون هذا العدد الكبير مشتملا على الكثير من غير الباحثين فعليا عن العمل. ولاستيعاب الداخلين الجدد في سوق العمل وإحداث خفض ملموس في معدل البطالة سوف يتعين إنشاء حوالي ٤٥ ألف فرصة عمل جديدة سنويا للعُمانيين، وهو ضعف العدد المسجل في السنوات الخمس حتى عام ٢٠١٠. ولضمان استمرارية هذه الوظائف الجديدة يتعين إنشاؤها في القطاع الخاص.

١٦ - **الإجراءات المتخذة مؤخرا على مستوى السياسات أدت إلى زيادة كبيرة في التوظيف في القطاع العام:** من قاعدة قوامها ١٦٤ ألف وظيفة في القطاع العام في ٢٠١٠ (باستثناء العاملين في الأمن والدفاع)، تم إنشاء ٤٤ ألف وظيفة حكومية جديدة في ٢٠١١ في حين يتضمن مشروع موازنة عام ٢٠١٢ إنشاء ٣٦ ألف وظيفة أخرى. وقد أدت هذه التدابير إلى التخفيف من حدة الضغوط قصيرة الأجل الناشئة عن ارتفاع البطالة ولكنها لا تعالج المشكلات الأساسية.

١٧ - **معالجة الأسباب الجذرية للبطالة يستوجب اتباع منهج متعدد الأطراف:** إن إزالة تشوهات سوق العمل التي تشكل الأساس في ارتفاع البطالة تقتضي تسوية الفروق في الأجور والمنافع بين القطاعين العام والخاص وبين العُمانيين والوافدين. كذلك يقتضي إيجاد فرص عمل جديدة على نطاق واسع تحقيق نمو اقتصادي قوي والتحول من الصناعات المرتبطة بالطاقة إلى المجالات التي تزيد فيها إمكانات التوظيف. وفي الوقت ذاته، يتعين تقوية برامج التعليم والتدريب لضمان حصول الخريجين الجدد والباحثين عن العمل على المهارات اللازمة. وينبغي النظر في زيادة رسوم استخراج تأشيرات العمل أو استحداث دعم مؤقت للتعيين والتدريب كطريقة لزيادة جاذبية توظيف المواطنين.

سادسا: الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي

١٨ - الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي هو شرط أساسي لتحقيق النمو الاقتصادي المستمر: نظرا لربط سعر الصرف بالدولار الأمريكي فإن مسؤولية تأمين الاستقرار الاقتصادي الكلي تقع أساسا على كاهل سياسة المالية العامة، لكن خفض السيولة الزائدة الكبيرة في الجهاز المصرفي سيكون مطلبا ضروريا أيضا. وتحت البعثة البنك المركزي العماني على الاستمرار في امتصاص السيولة الزائدة والتأهب لاتخاذ التدابير الاحترازية الكلية إذا ما بدأ نمو الائتمان يؤدي إلى زيادة التضخم. وينبغي تجنب القيام بمحاولات مباشرة للتحكم في أسعار السوق.

١٩ - أفادت عمان من ربط سعر الصرف بالدولار الأمريكي حيث أدى ذلك إلى إيجاد ركيزة نقدية موثوقة وقوية: ترى البعثة أن سعر الصرف يتسق إلى حد كبير مع أساسيات الاقتصاد وأن سياسة ربط العملة بالدولار الأمريكي لا تزال سياسة ملائمة. ومع ذلك، نظرا للتنوع الاقتصادي الجاري وتعميق الروابط التجارية مع آسيا، فمن الحساسة الاستعداد لاعتماد نظام أكثر مرونة على المدى الطويل. ومن الأمور التي تكتسب أهمية خاصة إنشاء أدوات تحوطية لتمكين القطاع الخاص من إدارة مخاطر سعر الصرف بشكل أفضل.

٢٠ - النظام المالي يتسم بالضخامة نسبيا ويمكنه القيام بدور أكبر وأكثر ديناميكية في دعم النمو الاقتصادي: يتعين إصدار سندات الدين الحكومية بانتظام وبآجال استحقاق متنوعة من أجل إنشاء منحني للعائد والمساهمة في تنشيط تطور السوق. ويمكن للبنك المركزي كذلك أن ينظر في إمكانية مد آجال استحقاق شهادات الإيداع. وأخيرا، فإن نسبة الإقراض المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتبلغ حوالي ٢% فقط، تقل كثيرا عن معظم البلدان الأخرى ومن شأن المبادرات الجديدة لتشجيع الإقراض المصرفي في هذا المجال أن يكون لها دور إيجابي.

سابعا: البيانات والإحصاءات

٢١ - تتضح إيجابية نطاق تغطية الإحصاءات العمانية ودرجة جودتها عند مقارنتها بغيرها من بلدان المنطقة، لكن لا تزال هناك فرصة لإدخال مزيد من التحسينات: من المجالات التي تستوجب الأولوية في التحسينات مستوى حداثة ونشر الإحصاءات بصفة عامة، وإعداد بيانات "وضع الاستثمار الدولي"، وتطبيق نظام لتبويب الميزانية يتسق مع "دليل إحصاءات مالية الحكومة" لعام ٢٠٠١، ودعم إحصاءات سوق العمل.

الجدول ١: عُمان - مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠٠٨-٢٠١٦

التوقعات					التقديرات			
٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨
قطاع النفط والغاز								
٢٧,٤	٢٧,٥	٢٩,٣	٣١,٢	٣٢,٣	٣١,٤	٢٥,٢	١٨,١	٢٨,٧
٨٩,٦	٩٠,٩	٩٣,٤	٩٦,٦	١٠٠,٢	١٠٣,٠	٧٦,٦	٥٦,٧	١٠١,١
٠,٨٦	٠,٨٧	٠,٩٠	٠,٩٢	٠,٩١	٠,٨٩	٠,٨٦	٠,٨١	٠,٧٦
الحسابات القومية								
(التغير السنوي %، ما لم يذكر خلاف ذلك)								
٨٣,٦	٨٠,٨	٧٨,٧	٧٧,٣	٧٥,٣	٧١,٩	٥٧,٨	٤٦,٩	٦٠,٦
٣٢,١	٣١,١	٣٠,٣	٢٩,٧	٢٩,٠	٢٧,٦	٢٢,٢	١٨,٠	٢٣,٣
٣,٥	٣,٤	٣,٢	٤,٠	٥,٠	٥,٥	٤,٠	١,١	١٢,٩
١,٥-	١,٤-	١,٥-	٠,٨	٣,٣	٣,٨	٥,٥	٤,٩	٦,٨
٥,٥	٥,٥	٥,٥	٥,٥	٥,٩	٦,٤	٣,٢	٠,٨-	١٦,١
٣,٠	٣,٠	٣,٠	٣,٠	٣,٣	٤,١	٣,٣	٣,٥	١٢,٦
الاستثمار والادخار								
٣٣,٠	٣٢,٩	٣٢,٢	٣١,٨	٣١,١	٢٨,٦	٢٦,٩	٣٣,٦	٢٩,٥
١٦,٩	١٦,٦	١٥,٩	١٥,٢	١٤,٩	١٤,٣	١٥,٥	١٨,٧	١٥,٤
١٦,١	١٦,٣	١٦,٣	١٦,٦	١٦,٢	١٤,٣	١١,٤	١٤,٩	١٤,١
٣٠,٨	٣٢,١	٣٤,٧	٣٧,٩	٤٠,٨	٤١,٣	٣٥,٧	٣٢,٣	٣٧,٨
١٢,٣	١٣,٦	١٦,٢	١٩,٤	٢٢,١	٣٢,٢	١٩,١	١٦,٤	٢٩,٣
١٨,٥	١٨,٥	١٨,٥	١٨,٥	١٨,٧	١٨,٢	١٦,٦	١٥,٩	٨,٥
مالية الحكومة المركزية								
٣٦,٤	٣٧,٢	٣٩,٣	٤١,٧	٤٣,٥	٤١,٩	٣٩,٩	٣٩,٢	٤٦,٤
٢٨,٨	٢٩,٩	٣٢,٥	٣٥,٣	٣٧,٤	٣٧,٣	٣٣,٩	٣١,٢	٤٠,٥
٧,٦	٧,٣	٦,٧	٦,٤	٦,١	٤,٦	٦,٠	٧,٩	٥,٨
٤٠,٣	٣٩,٦	٣٨,٢	٣٦,٧	٣٥,٥	٣٣,٧	٣٥,٩	٤١,٤	٣٢,٦
٢٦,٠	٢٥,٥	٢٤,٨	٢٤,٠	٢٣,١	٢١,٦	٢٢,٨	٢٤,٦	١٩,٧
١٢,٩	١٢,٦	١١,٩	١١,٢	١٠,٩	١٠,٣	١١,٥	١٤,٧	٩,٦
٣,٩-	٢,٣-	١,١	٤,٩	٨,٠	٨,٢	٤,١	٢,٢-	١٣,٨
٤٩,٩-	٥١,٧-	٥٤,٠-	٥٥,٨-	٥٧,٢-	٦٠,٢-	٥٣,٣-	٥٠,٣-	٥١,١-
١,٠	١,٢	١,٧	٢,٣	٣,٠	٣,٧	٥,٧	٨,٠	٥,١
٠,١	٠,٢	٠,٦	١,٠	١,٥	٢,١	٣,٣	٥,٠	٣,٣
القطاع النقدي								
...	...	...	...	١١,٧	١٣,١	١٥,٩	٠,٣	١٢,٠
...	...	...	...	١٧,١	١٦,٤	٥,٧	١٠,٨	٤٢,٤
...	...	...	...	١١,٠	١١,٣	٦,٢	٥,٠	٤٤,٥
...	...	...	...	١٤,٠	١٤,٥	١١,٣	٤,٧	٢٣,١
القطاع الخارجي								
٥٣,١	٤٩,٩	٤٨,٩	٤٨,٧	٤٨,٠	٤٥,٤	٣٦,٦	٢٧,٧	٣٧,٧
٢٧,٤	٢٧,٥	٢٩,٣	٣١,٢	٣٢,٣	٣١,٤	٢٥,٢	١٨,١	٢٨,٧
٢٥,٧	٢٢,٣	١٩,٧	١٧,٦	١٥,٦	١٣,٩	١١,٤	٩,٦	٩,٠
٣٦,٣	٣٣,٠	٣٠,٠	٢٧,٦	٢٥,٠	٢٢,٣	١٧,٩	١٦,١	٢٠,٧
١,٩-	٠,٧-	٢,٠	٤,٧	٧,٣	٩,٢	٥,١	٠,٦-	٥,٠

٢,٣-	٠,٨-	٢,٥	٦,٠	٩,٧	١٢,٧	٨,٨	١,٣-	٨,٣	% من إجمالي الناتج المحلي
٢٢,٨	٢٠,٨	١٨,٧	١٦,٦	١٥,١	١٣,٧	١٣,١	١٢,٢	١١,٤	إجمالي احتياطات البنك المركزي
٥,٣	٥,٢	٥,٢	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٣	٦,٠	٦,٤	بما يعادل عدد شهور واردات السلع والخدمات في السنة التالية
٣,٦	٤,١	٤,٨	٥,٥	٦,٢	٦,٩	٦,٩	٨,٧	٩,١	جملة الديون الخارجية
٤,٣	٥,١	٦,١	٧,١	٨,٢	٩,٦	١١,٩	١٨,٦	١٥,١	% من إجمالي الناتج المحلي
بنود للتذكيرة:									
...	...	...	...	...	٩١,٢	٩٢,١	٩٩,٦	٩٣,٧	سعر الصرف الفعلي الاسمي (٢٠٠٠ = ١٠٠)/٣
...	...	...	...	...	١٠١,٧	١٠٢,٢	١١٠,٣	١٠١,٠	سعر الصرف الفعلي الحقيقي (٢٠٠٠ = ١٠٠)/٣
...	...	...	...	...	٠,٣٨	٠,٣٨	٠,٣٨	٠,٣٨	سعر الصرف (ريال للدولار، متوسط الفترة)/٣

المصادر: السلطات العمانية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ بما في ذلك إنتاج النفط الخام والتكرير والغاز الطبيعي والغاز الطبيعي المسال.

٢/ عدا الإيرادات والنفقات الهيدروكربونية.

٣/ عام ٢٠١١ يشير إلى شهر سبتمبر.